

نظرات في كتاب «الأصول في النحو»

تأليف ابن السراج

تحقيق د. عبد الحسين الفتلي

محمد طاهر الحمصي

كلية الآداب - جامعة البعث

حمص - سورية

(الأصول في النحو) من الكتب الدائنة الصيت ، وله منزلة عظيمة عند النحاة ، فقد أكثروا النقل عنه لسعة مادته وشهرة مؤلفه أبي بكر بن السراج ، تلميذ المبرد ، وأستاذ أبي القاسم الزجاجي وأبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي . وقد جمع ابن السراج في (أصوله) أبواب النحو والصرف وأخذ مسائل سيويه ورتبها ، واختصر فيه أصول العربية ، وضم إليه مقاييسها ، حتى قيل فيه : «مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله» .

وقد نهض الدكتور عبد الحسين الفتلي بتحقيق هذا الكتاب ، وأخرجه إلى الناس مطبوعاً في ثلاثة مجلدات صادرة عن مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع في بيروت سنة ١٩٨٥م .

وقد قدّم المحقق للكتاب بتعريف واف بابن السراج ، عرض فيه لحياة ابن السراج وأخلاقه ومكانته العلمية ولأساتذته وتلاميذه وآثاره ومذهبه في النحو ، ثم أردف ذلك بحديث ضاف عن كتاب الأصول ومنزلته وزمن تأليفه ومنهج المؤلف ومصادره وما انفرد به من المسائل ، ثم بين منهجه في تحقيق الكتاب والنسخ التي اعتمد عليها .

والحق أن تحقيق هذا الكتاب ليس بالعمل اليسير السهل ، إنه يتطلب سنوات من الدأب والجد والصبر . ولقد تجشّم المحقق الفاضل تعب السنين ليضع بين أيدي القراء كتاب الأصول وقد سُدّد نصّه ، وَقَوِّمَ مُنَادُهُ وطرح نقضه ، وخُرّجت شواهدُه ، وشرح غامضه وفق منهج علمي في التحقيق مبني على الدقة والأمانة . غير أن الكمال لله وحده :

ومن ذا الذي تُرضَى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تُعدّ معاييه

ولقد وجدت وأنا أقرأ الكتاب بعض الهفوات في عدد من المواطن ، وهأنذا أنبه عليها منسوقة مرتبة مدلولاً على مكانها من الكتاب .

١ - في الصفحة (٦٠/١) ورد قول ابن السراج :

«فإذا قلت : قام أبوك ، ف(قائم) مرتفع بالابتداء و(أبوك) رفع بفعلهما ، وهما قد سداً مسدّ الخبر» .

والصواب : فإذا قلت : قائم أبواك ، ف(قائم) مرتفع بالابتداء ، و(أبواك) رفع بفعلهما . . وأظن أن سقوط الألف مرتين في الكلام السابق من سهو الطبع .

٢ - (٧٩/١) قول ابن السراج :

«ويجوز أن تقول : أعطني زيداً درهماً ، وكُسي زيداً ثوباً ، كما كان الدرهم والثوب مفعولين ، وكان لا يُلبَسُ على السامع الآخذ من المأخوذ جاز»

وإنَّ قوله : (كما كان الدرهم...) غير مناسب للسياق ، ولعل الصواب : «لما كان الدرهم...» ويكون الفعل (جاز) جواب الشرط.

٣ - (١٠٤/١) أثبت المحقق الرجز التالي على هذه الصورة :
ياليّتنِي مثْلِك في البياضِ أبيضُ من أخت بني إِباضِ
والصواب : أن تضبط كلمة (أبيض) بالضم لأنها تتبع الخبر (مثلك) وأن يكتب كل شطر من هذا الرجز في سطر لأنه معدود عند كثير من أئمة العروض بيتاً . وعلى هذا فالرجز بيتان لا بيت واحد .

٤ - (١١٢/١) ورد قول ابن السراج في مرفوع نعم وبشس وأنه يكون ظاهراً ومضمراً :

«أما الظاهر فنحو قولك : نعم الرجل زيداً ، وبشس الرجل عبد الله ، ونعم الدار دارك ، فارتفع الرجل والدار بنعم وبشس لأنها فعلاّن يرفع بهما فاعلاهما» .

والصواب : رفع زيد في قوله : «نعم الرجل زيد» .

٥ - (١٢٣/١) ورد قول ابن السراج :
«ألا ترى أنك اذا قلت : زيد قتال أو جراح ، لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة ، كما أنك لا تقل : قتلت ، الا وأنت تريد جماعة» .

الصواب : كما أنك لا تقول . لان (لا) نافية لاتعمل الجزم في الفعل .

٦ - (١٢٤/١) ورد قول ابن السراج :
«و(فعال) نحو (مطعمان ومطعام)» . والصواب واضح هو (ومفعال) ولا ريب أن الطباعة هي التي أسقطت الميم .

٧ - (١٣٩/١) ورد قول ابن السراج :
«فكل اسم فاعل كان في الحال أولم يكن فعل بعد فهو نكرة نونت أو لم

تَنَوَّنَ ، وإن كان قد فعل فأضفته إلى معرفة ، وإن أضفته إلى نكرة فهو نكرة» .

في الكلام سقط ، ولو قيل : فأضفته إلى معرفة فهو معرفة ، لاستقام . ولعله هكذا في المخطوط .

٨ - (١٣٤/١) ضبط المحقق كلمة (أطفالها) بالرفع في هذا الشاهد :
السواهبُ المائية الهجانِ وعبيدها عوداً تزجّي خلفها أطفالها
والصواب أن تكون منصوبة لأنها مفعول (تزجّي).

٩ - (١٣٥/١) ورد قول ابن السراج :

«وتقول : هو الحسن وجه العبد ، كما تقول : هو الحسن العبد ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام ، وتقول على التشبيه بهذا : الضارب أخى الرجل ، كما تقول : الضارب الرجل ، وتقول : مررت بالحسن الوجه الجميلة ، ومررت بالحسن العبد النبيلة» .

أظن الصواب : الجميلة . . . النبيلة ، بهاء الضمير لابتداء التأنيث .

١٠ - (١٦٩/١) ورد قول ابن السراج :

«قد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة : إنه المصدر ، ولما كانت هذه تكون على ضريين : ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه ، وضرب منه لا يلاقي شيئاً ويؤثر فيه ، فسُمي الفعل الملاقي متعدياً وما لا يلاقي غير متعد» .

وقد ترى أنّ عبارته (ولما كانت هذه تكون على ضريين . . .) قاصرة عن أداء المعنى ولعل فيها سقطاً لم يتنبه له المحقق ، ولو قيل : «ولما كانت هذه الأفعال تكون على ضريين لصلحت» .

١١ - (١٨٣/١) وردت حاشية المحقق على هذا الشاهد وهو للعين المنقرّي :

أبوالأراجيز يا بن اللؤم توعدي وفي الأراجيز - خلت - اللؤم والخور
قوله : وبيت اللعين هذا من قصيدة رويها لام ، وقبل الشاهد :
أني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني يارؤوب والحية الصماء في الجبل
على أن في بيت الشاهد إقواء وهو اختلاف حركة الروي .
قلت : كان المحقق جديراً بأن يشير إلى ما في الشاهد من إكفاء وهو
اختلاف حرف الروي ، فالقصيدة لامية والشاهد مبني على الراء .

١٢ - (٢٢٩/١) ورد قول ابن السراج :

«فر(إن) توكيد الحديث ، وهي موصلة للقسم ، لأنك لا تقول : والله
زيد منطلق ، فإن أدخلت (إن) اتصلت بالقسم فقلت : والله إن
زيداً منطلق . وإذا خففت فهي كذلك ، إلا أن لام التوكيد تلزمها
عوضاً لما ذهب منها فتقول : إن زيداً لقائم» .
الصواب : فتقول : إن زيداً لقائم .

١٣ - (٢٣٠/١ - ٢٣١) ورد قول ابن السراج :

«ألا ترى إلى (ظننت) وأخواتها ، لما عملت في المبتدأ عملت في
خبره ، وكذلك (كان) وأخواتها . فكما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز
مع (إن) لافرق بينهما ، إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بـ(إن)
وأخواتها» .

الصواب كما يدل السياق : فكلُّ ما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع
(إن) لافرق بينهما .

١٤ - (٢٣١/١) ورد قول ابن السراج حول اللام التي تدخل على خبر
(إن) :

«ولكنه لا بد أن يكون خبر (إن) بعد اللام ، لانه كان موضعها أن
تقع موقع (إن) لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل (إن) ، فلما أزالتهما
(إن) عن موضعها وهو المبتدأ أدخلت على الخبر ، فما كان بعدها فهي

داخلة عليه . فإن قَدِّمت الخبر لم يجوز أن تدخل اللام فيما بعده ،
لا يصلح أن تقول : إنَّ زيداَ لفيك راغب ، ولا : إنَّ زيداَ آكل
لطعامك» .

الصواب : .. فما أزالها (إنَّ) عن موضعها وهو المبتدأ... لا يصلح
أن تقول : إنَّ زيداَ راغب لفيك ..

١٥ - (٢٣٢/١) ورد قول ابن السراج :
«يجوز أن تحذف الهاء وأن تريدها ، فتقول : إن زيداَ منطلق ، تريد
(إنَّه)» .

الصواب : فتقول : إنَّ زيدٌ منطلق .

١٦ - (٢٣٣/١) أثبت المحقق هذا الشاهد على هذه الصورة :
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حامتينا ونصفه فقد
الوزن فاسد ، والرواية المشهورة : إلى حامتنا أو نصفه فقد
وهكذا هو في ديوان النابغة / ٤٥ والمغني ١/ ٦٦ وابن يعيش ٨/ ٥٨ ،
والخزانة ٤/ ٢٩٧ .

١٧ - (٢٣٨/١) ورد قول ابن السراج في تخفيف (أن) :
«قال سيبويه : لا تخففها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلّا وأنت تريد
الثقيلة ، تضر فيها الاسم - يعني الهاء - قال : ولو لم يريدوا ذلك
لنصبوا كما ينصبون إذا اضطروا في الشعر ، يريدون معنى (كأن) ولم
يريدوا الإضمار وذلك قوله :

كأن ورديه رشاء خلبٍ

الصواب تخفيف (كأن) :

كأن ورديه رشاء خلبٍ

١٨ - (٢٤٥/١) ورد قول ابن السراج :
«وتقول : إن اليوم فيك زيد ذاهب ، فت نصب (اليوم) بـ(إن) ، لأنه

ليس هنا بظرف إذا صار في الكلام ما يعود إليه». .
الصواب : وتقول : إن اليوم فيه زيد ذاهب» فالهاء في شبه الجملة
عائدة على اليوم .

١٩ - (٢٤٥/١) أثبت المحقق الشاهد التالي على هذه الصورة :
إن امرأً خصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفور
والشاهد ذائع مشهور وروايته : إن امرأً خصني عمداً مودته . ولعل
إثباته على تلك الصورة (أمرأ) من أخطاء الطباعة .

٢٠ - (٢٥٢/١) أثبت المحقق الشاهد التالي على هذه الصورة :
سألتاني الطلاق إذ رأيتني قلّ مالي قد جئتني بنكر
والرواية الصحيحة بتخفيف الهمزة من (سألتاني) :
سألتاني الطلاق إذ رأيتني
وبغير هذا التخفيف يفسد الوزن .

٢١ - (٢٥٧/١) ورد هذا الشاهد :
ومن يك أسمى بالمدينة رحله فإني وقيارٌ بها لغريب
وبعده قول ابن السراج : «فيرفع (قياراً) وينصب ، وكذلك لو قال :
الغريان ، فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء» .
والصواب : وكذلك لو قال : لغريان...

٢٢ - (٢٦٠/١) ورد قول ابن السراج في تخفيف (إن) :
«وقد حُكي مع الأسماء وأنشدوا : فقلت :
إن القوم الذي أنا منهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ»
والشاهد على تخفيف (إن) مع الأسماء . والبيت من الطويل بدلالة
عجزه ، لكن صدره على هذه الرواية فاسد الوزن ، والصواب فيه أن
يضمّ إليه ما قطع عنه وهو كلمة (فقلت) فتكون روايته الصحيحة :
فقلتُ إن القوم الذي أنا منهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ

٢٣ - (٢٦٩/١) أثبت المحقق الآية الآتية على هذه الصورة :
«وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ وَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا» والصواب : «فلا تدعوا مع
الله أحدا».

سورة الجن / ١٨.

٢٤ - (٢٧٣/١) ورد قول ابن السراج في فتح همزة (إِنَّ) وساق كلام الخليل
وتمثيله لذلك ومنه قوله :
«وقد عرفت أمورك حتى إنك أحق ، كأنه قال : حتى حمقكم» .
وصواب العبارة : «وقد عرفت أمورك حتى أنك أحق ، كأنه قال :
حتى حمقك» .

٢٥ - (٢٧٣/١) من حاشية المحقق على هذا الشاهد :
أَحَقًّا إِنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقْلَوْا فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيق
قوله : (وقد نسب إلى المفضل السكري من عبد القيس) .
والصواب : المفضل النكري .
ولم يشر المحقق إلى المصدر الذي نُسب فيه هذا الشاهد إلى المفضل
وكان جديراً بذلك ..
أقول : نسب هذا الشاهد إلى المفضل النكري في
الأصمعيّات / ٢٠٠ .

٢٦ - (٢٧٥/١) ورد قول ابن السراج في (مثل) وتشبيهه بـ(يومئذ) في البناء
والإعراب :
«كما تقول في (يومئذ) من البناء والإعراب ، فتعربه كما كان قبل
الإضافة ويبينه» .

الصواب : وتبينه . والراجع أن الخطأ هنا طباعي .

٢٧ - (٢٧٦/١) ورد قول ابن السراج في بناء الأسماء المبهمة إذا أضيفت إلى
غير معرب : «وكلّ المبهمات كذلك ، ولا يدخل في هذا : ضربني غلام

خمسة عشر رجلاً ، لأن الغلام مخصوص معلوم غير مبهم وبمنزلة وحين
ونحو ذلك ، وأبو عمرو يختار أن يكون نصب : (مثل ما أنكم
تنطقون) على أنه حال للنكرة (لحق). سورة الذاريات/ ٢٣ .
سقط من كلام ابن السراج شيء في قوله : (بمنزلة وحين ونحو ذلك) .
ولعل الصواب : (بمنزلة مثل وغير وحين ونحو ذلك) . ويقوي ذلك
أن ابن السراج تكلم على هذه المبهات قبل ذلك .
والذي اختار نصب (مثل) على الحال في الآية هو أبو عمر (الجرمي)^(١)
لا أبو عمرو ، فليصحح .

٢٨ - (٢٧٨/١) أثبت المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة :
قُرومٌ تسامى عند باب دفاعه كأن يُؤخذ المرء الكريم فيقتلا
الصواب : ضبط الفعل (يؤخذ) هنا بالرفع وإن كان للنصب وجه ،
لأن الشاهد مسوق على جواز سقوط (ما) من (كما) ، ويؤكد ذلك
عبارة ابن السراج التي عقب بها على الشاهد : «يريد : كما أنه يؤخذ
المرء» . وانظر لرفع الفعل (يؤخذ) سيويه ٤٧٠/١ بولاق - ١٤١/٣
هارون .

٢٩ - (٢٨٠/١) ورد قول ابن السراج :
«ولا يجوز عندي على هذا أن يقول : أما هنداً فإن عمراً ضارب ، لأن
تقدير الاسم الذي يلي (أما) أن يلي الفاء ملاصقا لهما» .
الصواب : ملاصقا لها . الخطأ طباعي .

٣٠ - (٢٨٠/١) ورد قول ابن السراج :
«ويجوز أن تقول : مهما يكن من شيء فإن أكبر ظني عسراً ذاهب ،
فيكون (أكبر ظني) ظرفاً لـ(ذاهب) وهذا إنما أجازه مع (إما) لأنهم

(١) انظر أمالي ابن الشجري ١٦٦/٢ ، وابن يعيش ١٣٥/٨ .

وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير ، صار حكمها حكم ما
لاتأخير فيه» .

والعبارة مضطربة والمعنى ملتو ، ولعل الصواب أن يقال :
«وهذا إنما أجازته مع (أما) أنهم لما وضعوها في أول أحوالها على التقديم
والتأخير ، صار حكمها حكم ما لاتأخير فيه» .

٣١ - (٢٨٥/١) ورد قول ابن السراج :

«ولا يجوز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي تبتدأ بعد (إلا)» .
الصواب : بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد (إلا) .

٣٢ - (٢٩٨/١) ضبط المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة :

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت
حامئة في غصون ذات أوقال
والصواب : أن تضبط كلمة (غير) منه بالرفع لا بالنصب . لأن رفع
(غير) فيه هو موضع الاستشهاد في هذا الموضع^(١) . ولعل الذي حمل
المحقق على نصب (غير) هنا الاستشهاد بالبيت نفسه في موضع سابق
من الكتاب (٢٧٦/١) على بناء (غير) على الفتح ، فقام هذا
الموضع على ذاك . وليس ذلك بالصواب ، فقد يرد الشاهد بروايتين
مختلفتين فيختلف الاستشهاد به .

٣٣ - (٣٣٢/١) ورد قول ابن السراج :

«والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب ، تقول : يا
عبد الله ، وأن الصفة قد تنصب على الموضع ، تقول : يا زيد
الطويل» . نون (زيداً) ورفع الطويل .
والصواب : (تقول : يا زيد الطويل) . تبني (زيداً) على الضم

(٢) انظر لرواية الرفع سيويه ٣٦٩/١ بولاق - ٣٢٩/٢ هارون .

وتنصب (الطويل) صفة لزيد على المحلّ.

٣٤ - (٣٨٥/١) ورد قول ابن السراج :

«الوجه الثالث أن تجعل النعت على الموضع فترفع ، لأنّ (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ، فتقول : لارجلَ ظريفَ ، فتجري (ظريف) على الموضع ، فيكون موضع اسم مبتدأ ، والخبر محذوف».

ضبط (ظريف) بالفتح ، والصواب : رفعه ، فيكون وجه العبارة :
(فتقول : لارجلَ ظريفُ).

٣٥ - (٣٨٨/١) ورد قول ابن السراج في باب المنفيّ المضاف بلام الإضافة :

«فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته ، وذلك قولهم : لا أبالك ، ولا غلام لك» . والعبارة كما أثبتها المحقق لا وجه لها من الصحة ، فقد اعترأها الخطأ في التركيب والمعنى معاً . وإصلاحها أن يقال : «فالتنوين والنون تقعان في هذا الموضع كما وقعتا مما قبله لما أضفته ، وذلك قولهم : لا أبالك ، ولا غلامي لك»^(٣) .

٣٦ - (٣٩٤/١) ورد قول ابن السراج في باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغير من حاله :

«الثالث : وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معنى ذلك . اعلم أن هذا يلزمك فيه تثنية (لا) كما لا تثني (لا) في الأفعال ، وذلك قولك : لامرحبا ولاكرامة . . .» .

(٣) انظر سيبويه ٣٤٥/١ بولاق - ٢٧١/٢ هارون . والمراد بقوله (تقمان) : تسقطان .

والصواب أن يقال : (كما تنفى «لا» في الأفعال) . أي تكرر في الأفعال .

٣٧ - (٣٩٥/١) ورد قول ابن السراج :

«واعلم أنه قبيح أن تقول : مررت برجلٍ لافارس ، حتى تقول : ولاشجاع ، وكذلك : هذا زيد فارساً ، لايجسن حتى تقول : لافارساً ولاشجاعاً» .

الصواب : (وكذلك : هذا زيد لافارساً ، لايجسن حتى تقول : لافارساً ولاشجاعاً) والكلام هنا كلام سيوييه ، والعبارة عبارته . ولم يشر المحقق إلى ذلك . انظر الكتاب ٣٥٧/١ بولاق - ٣٠٥/٢ هارون .

٣٨ - (٣٩٦/١) ورد قول ابن السراج في باب لا النافية إذا دخلت عليها

ألف الاستفهام : «فإذا كان استفهاماً محضاً فحالتها كحالتها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام ، وذلك قولك : ألا رجل في الدار؟ ألا غلام أفضل منك؟ ومن قال : لارجل قائم في الدار ، قال ههنا : ألا رجل قائم في الدار؟ ، وكذلك من نَوّن ومن رفع ، ثم رفع ههنا» . الإشكال في العبارة الأخيرة التي أثبتتها المحقق على هذه الصورة : «وكذلك من نَوّن ومن رفع ، ثم رفع ههنا» . وإصلاحها بحذف علامة الترقيم (الفاصلة) التي أوقعها قبل (ثم) فتصير :

«وكذلك من نون ومن رفع ثم رفع ههنا» على أن (ثم) اسم إشارة للمكان وليست عاطفة .

٣٩ - (٣٩٧/١) ورد قول ابن السراج في باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام :

«وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ماجاز في النافية بغير الاستفهام ،

فتقول : ألا رجل أفضل منك ، وتقول فيمن جعلها (كـ) ليس : ألا
أفضل منك ، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام .
الصواب : «وتقول فيمن جعلها (كـ) ليس» : ألا رجل أفضل
منك؟

سقطت كلمة رجل ، ولم تضبط كلمة (أفضل) .

٤٠ - (٤٠٠/١) ورد كلام ابن السراج في باب تصرف (لا) :
«وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي ، قولك ، إيت
وعمرأ . فإذا أردت نفي هذا قلت : لاتأت زيدا وعمرأ» .
الصواب : «.. قولك : أيت زيدا وعمرأ . . .» : سقطت كلمة
(زيد) من الجملة .

٤١ - (٤٠٤/١) أثبت المحقق الشاهد الآتي لدي الرمة على هذه الصورة :

هي الدار إذ مي لأهلك جيرة
ليالي لا أمشأهن لسيالسا
والصواب : (هي الدار إذ مي لأهلك جيرة) . بفتح كاف الضمير من
(أهلك) لأنها عائدة على الشاعر الذي يخاطب نفسه . وانظر في ضبط
البيت . الديوان ق ٤٣ (١٠٣/٢) بتحقيق الدكتور عبد القدوس أبو
صالح .

٤٢ - (٤١٠/١) ضبط المحقق قوله تعالى على هذه الصورة :

«أن يُنزل عليكم من خيرٍ من ربكم» . البقرة/ ١٠٥ .
والصواب : «أن يُنزل عليكم من خيرٍ من ربكم» . ببناء الفعل
للمفعول .

٤٣ - (٤٢١/١) ورد قول ابن السراج :

«وقد جاء عن العرب ادخالُ (رُب) على (مِنْ) إذا كانت نكرة غير

موصولة ، إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بدّ من أن توصف ، لأنها
مبهمة ، حكى عنهم : مررت بمن صالحٍ وربّ من يقوم ظريف ،
وقال الشعر . صالح ، ورب من يقوم ظريف ، وقال الشعر :
ياربّ من تفتّشه لك ناصحٌ

وَمُؤْتَمِنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ
وقد شابّ الكلام خطأ واضطراب ، فقد كسر الميم من (مَنْ)
وهي مفتوحة ، وكرّر أجزاء من الكلام على سبيل السهو ، ونسب
القول إلى (الشعر) وهو إلى (الشاعر) وضبط (غير) في الشاهد بالكسر
وينبغي أن يضبط بالضمّ والصواب أن يقال :

« وقد جاء عن العرب إدخال (رُبّ) على (مَنْ) إذا كانت نكرة
غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بدّ من أن توصف ، لأنها
مبهمة حكى عنهم : مررت بمن صالحٍ ، وربّ مَنْ يقوم ظريف ، وقال
الشاعر :

ياربّ من تفتّشه لك ناصحٌ
وَمُؤْتَمِنٍ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ
وقد حكم المحقق على الشاهد بأنه من الكامل ، وأشار إلى
رواية سيبويه واللسان للبيت بالهمزة (أيا ربّ من تفتّشه لك ناصحٌ)،
ورأى أن زيادة الهمزة في أوله تخرجه عن الوزن .

أقول : الشاهد ليس من الكامل سواء أكان على رواية ابن
السراج أم على رواية سيبويه واللسان . بل هو من الطويل ، وقد
اعتراه زحاف (الخرم) على رواية ابن السراج . والخرم سقوط أول
الوتر المجموع في أول البيت^(٤) .

(٤) انظر للخرم الوافي في العروض والقوافي/٤٢ والمعيار في أوزان الاشعار/٣٠ .

٤٤ - (٤٢٧/١) ورد قول ابن السراج :

«وجميع هذا إنما يراعى به الفائدة واستقامة الكلام صلحا فهو فيه جائز» .

أظن أن في الكلام سقطاً ، ولعل الصواب : «فإن صلحا فهو فيه جائز» .

٤٥ - (٤٣٢/١) ورد قول ابن السراج :

«فرمما حذفوا حرف الجرّ ، وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه ، وربما حذفوا حرف الجرّ ، وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً . فالضرب الأول قولك : الله لأفعلن» .

الصواب : (الله لأفعلن) . بنصب لفظ الجلالة .

٤٦ - (٤٣٤/١) ضبط المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة :

فقلت يمين السله أبرح قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
والأنسب ضبط (يمين) بالرفع لقول ابن السراج معقّباً على
الشاهد : جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة ، وإيم الله» .

٤٧ - (٤٣٦/١) ورد قول ابن السراج :

«تقول : وحياتي ثم حياتك لأفعلن ، فثم : بمنزلة الواو .
وتقول : والله ثم الله لأفعلن ، وبالله ثم الله لأفعلن . وإن شئت
قلت : والله لآتينك ثم الله لأضربنك ، وإن شئت قلت : والله
لآتينك لأضربنك .

قال سيويه : (وهذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك : مررت بزيد
وعمره خارج) يعني أن الواو في قولك : وعمره خارج ، عطفت جملة

على جملة ، كأنك قلت : بالله لآتينك . الله لأضربنك مبتداً ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام ، فإذا لم تقطع جررت ، قلت : والا لآتينك» .

أقول : في هذا الكلام سقط وسوء ضبط ، وهو على الوجه الصحيح في كتاب سيبويه (١٤٦/٢ بولاق - ٥٠١/٣ هارون) غير أن ابن السراج أخذ بعض كلامه هنا من سيبويه وضمه إلى كلام من عنده ، وسأعيد كتابة قول ابن السراج على الوجه الذي أعتقده صواباً مستعيناً بكتاب سيبويه :

«تقول : وحياتي ثم حياتك لأفعلن ، فثم : بمنزلة الواو . وتقول : والله ثم الله لأفعلن ، وبالله ثم الله لأفعلن . وإن شئت قلت : والله لآتينك ثم الله لأضربنك ، وإن شئت قلت : والله لآتينك / ثم الله / لأضربنك ، كأنك قلت : بالله لآتينك ، والله لأضربنك / ، قال سيبويه : (وهذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك : مررت بزيد وعمرو خارج) ، يعني أن الواو في قولك : وعمرو خارج ، عطفت جملة على جملة ، كأنك قلت : بالله لآتينك ، الله لأضربنك ، مبتدئاً، ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام . فإذا لم تقطع جررت ، قلت : والله لآتينك ثم والله لأضربنك» .

٤٨ - (٤٣٦/١) ورد قول ابن السراج :

«قال سيبويه : (ولو قال : وحقك وحق زيد ، على وجه الغلط والنسيان جاز) ، يريد بذلك أنه لا يجوز لغير : كساه من عري ، وسقاه من العيمة ، فهذا يبين أنها في هذا الموضوع حرف ، لأنهم أجمعوا على أن (من) حرف ، و(عن) أيضاً لفظة مشتركة للاسم والحرف» .

أقول : الكلام ملفق وهو قسمان مختلفان ، فقول سيبويه يتعلّق بجرّ الاسم في القسم ، وما بعده يتعلّق بحروف الجرّ التي استعملتها العرب حرفاً وغير حرف . وقد رتب ابن السراج بحثه في حروف الجرّ في قسمين : قسم استعملته العرب حرفاً وغير حرف (انظر الصفحة ٤٠٨ من الجزء الأول) وقد بدأ بالقسم الأول ووفاه حقّه من البحث ، لكنه كما نرى في المطبوعة لم يشر إلى القسم الثاني ولم يفرد به بالبحث . ولا ريب أنّ سقطاً وقع في كلام ابن السراج بعد إيراد عبارة سيبويه ، والساقط من كلامه : جزء منه تابع للقسم الأول من حروف الجرّ ، وجزء خاص بالقسم الثاني من تلك الحروف . وكان المحقق حريّاً بأن يشير إلى ذلك وأن يفصل في كلام ابن السراج بين ما هو من القسم الأول وما هو من القسم الثاني .

٤٩- (٤٣٧/١) ضبط المحقق الشاهد الآتي على هذه الصورة :

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها

يميناً ومهوى النجم من عن شمالك^(٥)

فتح الكاف من (شمالك) والصواب كسرّها . لأن البيت من قصيدة مكسورة . ورواية الديوان :

وقلت اجعلي ضوء الفراقد كلّها

يميناً ومهوى النسر من عن شمالك

ولم يشر المحقق إلى هذا الاختلاف في الرواية .

٥٠- (١٧/٢) ورد قول ابن السراج :

«وتقول : هذا رجل لا أحمر الرأس فأقول : أحمره ولا أسوده فأقول :

أسود ، ومررت برجلين لا أحمرى الرؤوس ، فأقول : أحمرها

ولا أسوديهما ، فأقول : أسوداها ، ومررت برجال لا حمر الرؤوس ،

(٥) ديوان ذي الرمة ١٧٤٣/٣ تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح .

فأقول حمراً ولا سودها ، فأقول : سودها ، ومررت بامرأة لا حمراء
الرأس ، فأقول : حمراء ولا سوداية ، فأقول : سوداوية . . .
وكذلك : مررت بامرأتين لا حمراوي الرؤوس ، فأقول حمراواهما
ولا سوداويهما ، فأقول : سوداها .

وُضِعَتْ علامات الترقيم في غير مواضعها ، فأبهمت المقصود من
الكلام وحرّفت بعض الكلمات ، والصواب أن يرد الكلام على هذا
الشكل :

«وتقول : هذا رجل لا أحمّر الرأس فأقول : أحمّره ، ولا أسودّه فأقول :
أسودّه . ومررت برجلين لا أحمري الرؤوس فأقول : أحمراهما ،
ولا أسودّيها فأقول : أسوداهما . ومررت برجال لا أحمّر الرؤوس
فأقول : حمّرها ، ولا سودّها فأقول : سودّها . ومررت بامرأة لا حمراء
الرأس فأقول : حمراؤه ، ولا سوداؤه ، فأقول : سوداؤه
وكذلك مررت بامرأتين لا حمراوي الرؤوس فأقول : حمراواهما ،
ولا سوداويهما فأقول : سوداواهما» .

٥١- (١٨/٢) ورد قول ابن السراج :

«فإن أضفت أحمراً ونقلت إلى العينين قلت إذا ، جعلت (ما) لغواً
قلت : هذه امرأة حمراء ما بين العينين لا سودائه» .

الصواب : «فإن أضفت (أحمراً) إلى ما بين العينين قلت إذا جعلت (ما)
اغواً : هذه امرأة حمراء ما بين العينين لا سوداؤه» .

٥٢- (١٨/٢) ورد قول ابن السراج :

«فكذلك : مررت برجلٍ أحمّر الوجه لا أصفره ، لم يجد بداً من أن
يضيف أصفر إلى ضمير الوجه ، وإذا أضافة أنجز» .
الصواب : وإذا أضافه أنجز .

٥٣- (٢٠/٢) ورد قول ابن السراج :

«والمضمر المتصل يؤكّد بالمضمر المتصل» .

الصواب : يؤكّد بالمضمر المنفصل .

٥٤- (٢٢/٢) ورد قول ابن السراج :

«وَأَمَّا (كَلَّهْم) فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ جَامِعِينَ» .

الصواب : أَنْ تَكُونَ كَأَجْمَعِينَ .

٥٥- (٢٣/٢) ورد قول ابن السراج :

«ولا يجوز أن يكون (أكتعون) قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه

التوكيدات ، نحو قولك : وبله وعوله وما أشبه هذا ، إلا

يكون المؤكّد قبل المؤكّد» .

الصواب : لا يكون المؤكّد قبل المؤكّد .

٥٦- (٢٥/٢) ورد قول ابن السراج :

«وحكى سيويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يميز إلا

النصب في : مررت برجلٍ مخالطٍ بدنه داء ، فينصبون (مخالطاً) وردّ

هذا القول» .

الصواب : مررت برجلٍ مخالطٍ بدنه داء

وبعض النحويين المتقدمين : يونس وعيسى بن عمر ، فقد كانا

لا يميزان إتباع اسم الفاعل غير العلاجيّ الدال على الماضي للنكرة قبله

إذا لم يكن منوناً في مثل العبارة السابقة ، حتى لا توصف النكرة

بالمعرفة ، بل يوجبون نصبه على الخلاف . انظر الكتاب ٢٢٨/١

بولاقي ٢١/٢ هارون .

٥٧- (٣٢/٢) ورد قول ابن السراج :

«الأول وهو العلم الخاصّ : يوصف بثلاثة أشياء ، بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام نحو : مررت بزيد أخيك والألف واللام نحو : مررت بزيد الطويل ، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام . وأما المبهمة فنحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك ، والمرفوع والمنصوب في اتباع الأول كالمجرور» .

في الكلام سقط بعد قوله : «يوصف بثلاثة أشياء ، بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام» والصواب : ين يذكر الشيء الثالث الصالح لوصف العلم الخاصّ وهو : الأسماء المبهمة . وفيما ورد من قوله بعد ذلك ما يدل على العبارة الساقطة من النص . وهي ثابتة في كلام سيويه الذي اقتطعه ابن السراج . انظر الكتاب ٢٠٠/١ بولاق ٦/٢ هارون .

٥٨ - (٣٥/٢) ورد قول ابن السراج :

«وتقول : هؤلاء نساء لا عطاش الأزواج فأقول : عطاشهم ، ولا رواؤهم» .

في العبارة سقط والصواب : ولا رواؤهم فأقول رواؤهم .

٥٩ - (٤٥/٢) ورد قول ابن السراج :

«وكذلك قلت : الله عزّ وجلّ ، ما رأيت أياماً أحبّ إليه فيها الصوم ، لأضمرته في (إليه)» . واضح أنّ (لو) ساقطة قبل القول والصواب : (وكذلك لو قلت) . وقد ذكر هذا الحديث تاماً في موضع قبل هذا الموضع وهو : «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» .

ولهذا كان يحسن بالمحقق أن يضع بعد كلمة الصوم (هنا) ما يشير الى أن الحديث لم يتمّ .

٦٠- (٤٧/٢) ورد قول ابن السراج :

«الثاني : ما أبدل من الأول وهو بعضه ، وذلك نحو قولك : ضربت زيداً رأسه ، وأتيت قومك بعضهم ، ورأيت قومك أكثرهم ، ولقيت قومك ثلاثتهم ، ورأيت بني عمك ناساً منهم ، وضربت وجوهها أولها ، قال سيبويه : فهذا يجيء على وجهين : على أنه أراد أكثر قومك وثلاثي قومك ، وضربت وجوه أولها ، ولكنه ثنى الاسم تأكيداً والوجه الآخر : أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثلاثتهم أو ناساً منهم» .

وبمعارضة هذا الكلام بما جاء في كتاب سيبويه يتبين أن ثمة خلافاً في ثلاثة مواطن :

الأول : قوله : «وضربت وجوه أولها» وفي الكتاب : «وصرفت وجوه أولها»

الثاني : «ثم يبدو» في الكتاب : «ثم يبدو له» والموضع الثالث : قوله : «ثلاثتهم» وفي الكتاب «ثلاثيهم» .

انظر كتاب سيبويه (٧٥/١) (بولاقي) ، ١٥١/١ (هارون) .

٦١- (٤٨/٢) ورد الشاهد التالي مضبوطاً على هذه الصورة :

لقد كان في حولٍ ثواءٍ ثويته

تفضي لباناتٍ ويسأمُ سائمٌ

والصواب كما في كتاب سيبويه ٤٢٣/١ (بولاقي) - ٣٨/٣ (هارون) :

تَقْضِيْ لِبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ

والشاهد في المقتضب ورواية المبرد هناك :

تَقْضِيْ لِبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ

٦٢- (٤٨/٢) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُوْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَحِيءَ طَائِعَا

والرواية الصحيحة في الكتاب والمقتضب :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

أراد القسم فحذف حرف القسم فنصب لفظ الجلالة . وقد أشار محقق
الأصول إلى ذلك لكنه لم يضبط الشاهد الضبط الصحيح .

الصحيح .

٦٣- (٤٩/٢) ورد قول ابن السراج :

«وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضرباً منه نحو هذا البيت/البيت
في المسألة السابقة/، ونحو قولك : إِنَّ تَأْتِي تَمْشِي أَمْشِي مَعَكَ» .
الصواب ؛ إِنَّ تَأْتِي تَمْشِي أَمْشِي مَعَكَ . وقد تكرر الخطأ في هذا المثال
في مواضع من الكتاب . انظر مثلاً (١٩٠/٢) .

٦٤- (٥٢/٢) ورد قول ابن السراج :

«وإذا كانت (جعلت) ليست بمعنى (علمت) ، وإنما تكلم بها عن توهم
أو رأي أو قول ، كقول القائل : جعلت حسني قبيحاً ، وجعلت
البصرة بغداداً ، وجعلت الحلال حراماً ، فإذا لم ترد فجعلت العلاج
والعمل في التعدي بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب» .
أظن الصواب : فإذا لم ترد في (جعلت) العلاج فالعمل في التعدي
بمنزلة (رأيت) إذا أردت بها رؤية القلب» .

٦٥- (٥٣/٢) نقل ابن السراج كلام سيويه فقال :

«قال سيويه : لم ترد ان تقول : بعضهم على بعض في عون ولا أن
أجسادهم بعضاً على بعض» .

الصواب : كما في كتاب سيبويه ؛ «ولا أن أجسادهم بعضها على

بعض». سيبويه ٧٩/١ (بولاقي) - ٥٨/١ (هارون) .

٦٦- (١٦٦/٢) ورد قول ابن السراج :

«وتقول : سكت حتى أردنا أن نقوم ، تقول : افعلوا كذا وكذا ،
فترده على جواب (إذا) ، ولو رددته على حتى جاز على قبحه ، وحق
(حتى) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ، وتقول : لا والله حتى إذا
أمرتك بأمر تطيعني ، ترفع جواب (إذا) وإن شئت نصبت على (حتى)
على قبح عندي ، إلا أن الفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره .
وتقول : لا والله حتى إن أقل لك لا تشتم أحداً لا تشتمه ، ولا تشتمه
جواب (إن أقل لك) ، فلا يكون فيه النصب ، لأنه لا يرجع إلى :
حتى لا والله ، وإذا قلت لك اركب تركب يا هذا ، تنصب (تركب)
على أو فصلت بالظرف ، والفصل بالظرف أحسن من الفصل
بغيره ، أردت : لا والله أو تركب ، إذا قلت لك اركب». وفي هذه
الفقرة إشكال منشؤه سقط شيء من الكلام ووضع بعض علامات
الترقيم في غير مواضعه ، وأنا أعيد كتابة الفقرة السابقة على وجه أظنه
يفصح عن المراد :

«وقول : سكت حتى / إذا/ ^(٦) أردنا أن نقوم تقول : افعلوا كذا وكذا ،
فترده على جواب (إذا) ، ولو رددته على (حتى) ^(٧) جاز على قبحه ،
وحق (حتى) أن لا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه . وتقول : لا والله
حتى إذا أمرتك بأمر تطيعني ، ترفع جواب (إذا) ، وإن شئت نصبت
على (حتى) على قبح عندي ، إلا أن الفصل بالظرف أحسن من
الفصل بغيره . وتقول : لا والله حتى إن أقل لك لا تشتم أحداً

(٦) ما بين مائتين زيادة يقتضيها السياق .

(٧) أي لو نصبت الفعل (تقول) بـ(أن) المضمرة بعد (حتى) .

لا تشتمه ، و(لا تشتمه) جواب (إن أفل لك) ، فلا يكون فيه
النصب ، لأنه لا يرجع إلى (حتى) . /وتقول/ : لا والله /أ/ وإذا
قلت لك اركب تركب يا هذا ، تنصب (تركب) على (أو) وفصلت
بالظرف ، والفصل بالظرف أحسن من الفصل بغيره أردت : لا والله
أو تركب إذا قلت لك اركب» .

٦٧- (١٧١/٢) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة :

لن تزالوا كذلك ثم لازلت لهم
خالداً خلود الجبال
وهو من بيت موصول من الخفيف والصواب أن يكتب هكذا :
لن تزالوا كذلك ثم لازل...
.....ت لهم خالداً خلود الجبال

٦٨- (١٧١/٢) ورد هذا الجزء من الشاهد التالي :

لا همَّ ربَّ الناس إن كذبت ليلي^(٨)
وأظن أن مخرج البيت من السريع ، وعليه تكون كلمة (ليلي) واقعة في
العجز لا في الصدر .

٦٩- (١٧٥/٢) ورد الشاهد التالي مضبوطاً على هذه الصورة :

حمدٌ تُفدِ نفسُك كلَّ نفسٍ
إذا ما خفت من شيءٍ تبالا
والصواب فيه : نَفْسُك كلَّ نفسٍ . بنصب (نفسك) ورفع (كل) .
٧٠- (١٨٣/٢) ورد قول ابن السراج :

«وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفة ، إلا أن معناها
الذاتي يخصها ، تفارقه ، إنها تتبع ما بعدها ما قبلها في كل موضع» .

(٨) لم يتبين المحقق تمة الشاهد لعدم وضوحه في الاصل . ولم أجد هذا الشاهد فيما بين يدي من كتب النحو .

ولعلّ الصواب : «إلا أنّ معناها الذاتيّ يَخَصُّها بِنَارِقَةٍ أنها تُتَّبَعُ...» .

٧١- (٢٠٤/٢) ورد قول ابن السراج في التوكيد بالنون ، وساق جملةً من الأمثلة منها هذا المثالان :

«اقضينَ يامرأة» «اخشُون زيداَ يانسوة» .

الصواب : في المثال الأول حذف الياء «اقضينَ» ، وفي المثال الثاني توجيه الخطاب للرجال . فيكون المثال : «اخشُون زيداَ يارجال» .

٧٢- (٢١٣/٢) ورد قول ابن السراج :

«وتقول : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمرأ ، وسواء عليّ أزيداً كلّمت أم عمرأ وما أدري أزيدُ ثُمَّ عمرو» .

الصواب : وما أدري أزيدُ ثُمَّ أم عمرو» .

٧٣- (٤٠٧/٢) ورد الشاهد التالي :

ولم يبالوا حرمة الرُّجْلَة

وهو عجز بيت من المديد صدره : خَرَقُوا جِيبَ فِتْنَتِهِمْ .

ولا يستقيم الوزن من الواو في قوله : (ولم يبالوا) ، والصواب إسقاطها ، وهو كذلك في اللسان (رجل) : لم يبالوا حرمة الرجل .

٧٤- (١٢/٣) ورد الشاهد التالي :

نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وقد ضبط المحقق (الصياريف) بالرفع ، والصواب أن تضبط بالجر .

وقد تكرر الخطأ نفسه في موضع آخر ٤٥٠/٣ .

٧٥- (٢٩/٣) وردت العبارة التالية :

«وقال سيبويه : ومثل ذلك تَوَام وتَوَائِم كأنهم كسروه على (تُثم) كما قالوا : ظُثِرَ وظُؤَار .

وقال أبو العباس : تَوَام اسم من أسماء الجمع ، وفعال لا يكون من أبواب الجمع . وكذلك رجل ورجال» .

قلت : الذي في كتاب سيبويه : «ومثل ذلك تَوَام وتَوَام ، كأنهم كَسَرُوا عليه (تَثَم) كما قالوا : ظُثِرَ وظُثَار ، ورِخْل ورُخَال» . الكتاب ١٩٩/٢ بولاق ٦١٧/٣ هارون .

وعلى هذا فإن كلمة (توائم) محرفة عن (تَوَام) ، و(رجل ورجال) مصحفتان عن رِخْل ورُخَال . والرَّخْل : الأنثى من أولاد الضأن . والجمع أرْخُل ورِخَال ورُخَال . انظر اللسان (رخل) .

٧٦- (٥٣/٣) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة :

قد شَرِبْتُ الْأُدْهَيْدَ هِينَا

والصواب فيه : قد شَرِبْتُ إِلَّا دُهَيْدَ هِينَا . وهو كذلك في الكتاب ١٤٢/٢ بولاق ، ٤٩٣/٣ هارون .

٧٧- (١١٥/٣) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة :

وصالِيَاتِ كَكُّمَا يُؤَثْفِئُ

والصواب : وصالِيَاتِ كَكُّمَا يُؤَثْفِئُ . بفتح الكاف الأولى والثانية .

٧٨- (١٥٨/٣) ورد الشاهد التالي :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وذي وَلَدٍ لم يَلِدْهُ أَبَوَانِ

وبعده العبارة التالية بهذا الضبط : «أراد لم يَلِدْهُ» .

قلت : الصواب : أراد لم يَلِدْهُ . بفتح الياء .

٧٩- (١٧٣/٣) ورد الشاهد التالي بهذا اللفظ :

ورَجَّ الفَتَى لَلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ

عن السَّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ

قلت الصواب : على السَّنِّ . وهو كذلك في سيبويه ٣٠٦/٢

والخصائص ١١٠/١ والخزانة ٥٣٦/١ .

٨٠- (٢٥٥/٣) ورد الكلام التالي في معرض حديث ابن السراج عن إبدال

الألف من النون :

«والثالث قولك : إذن آتيك ، فاذا وقفت ، قلت : إذا . قال الله عز وجل : (وإذن لا يلبثون خلفك إلا قليلاً) ، إذا وقفت عليها قلت .»

قلت : لم تتم عبارة ابن السراج ، ونماها : «إذا وقفت عليها قلت : وإذا» .

٨١- (٢٥٧/٣) ورد الشاهد التالي :

وقد علمت عرس مليكة أنني
أنا الليث معدياً عليه وعاديا
الصواب : عرسي ، بالإضافة إلى ياء المتكلم .

٨٢- (٢٧٤/٣) ورد الشاهد التالي على هذه الصورة :

وبالغداة فلقَ البرنيج
والصواب : وبالغداة فلقَ البرنيج
٨٣- (٣٣٠/٣) ورد الشاهد التالي :

فأو لذكراها إذا ماذكرتها
وَمِنْ بُعْدِ أَرْضِ دُونِهَا وَسَمَاءِ
الصواب : وسمار ، بالجر .
٨٤- (٤٦٣/٣) ورد الشاهد التالي :

مِنْ أَجْلِكَ يَا لِي تَيْمَتِ قَلْبِي
وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي
الصواب : تسهيل همزة (أجلك) وإلقاء حركتها على النون في
(من) :

مِنْ أَجْلِكَ ...

٨٥- (٤٧١/٣) ورد الشاهد التالي :

لا يرهب ابنُ العمِّ متىَّ صولتي
ولا أحتي من صولة التهديد

قلت الصواب : لا يرهّب ابن العمّ منّي صَوْلتي .

وقد نُسب البيت في اللسان (خثاً) إلى عامر بن الطفيل وروايته هناك
ولا يُرهَّبُ ابنَ العمِّ منّي صَوْلَةٌ
ولا أختي من صولة المتهدّدِ

* بعض الأخطاء الطباعية في الكتاب *

الجزء والصفحة والسطر	الخطأ	الصواب
٩١/١ (١٠)	كَانِي	كَانِي
١١١/١ (١)	كَانَ أَصْلُهَا نَعَمَ وَيُسَّ	كَانَ أَصْلُهَا نَعَمَ وَيُسَّ
١٢٧/١ (١)	وَمِثْلُهُ عَارِضٌ مَمْطَرْنَا	وَمِثْلُهُ (عَارِضٌ مَمْطَرْنَا)
١٣٤/١ (١٤)	كَمَا شَبَّهُوا الْحَسَنَ الْوَجْهَ	كَمَا شَبَّهُوا الْحَسَنَ الْوَجْهَ
١٤٤/١ (١٩)	جَمَلًا	جُعِلَا
١٤٥/١ (٣)	إِسْمًا	إِسْمًا
١٥٤/١ (٧)	فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَهَذِهِ خَبْرُهُ	فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَهَذَا خَبْرُهُ
٢١٣/١ (٥)	وَالْعَالَمَ	وَالْعَامِلَ
٢٢٩/١ (٣)	الْمَوْضُوعَ	الْمَوْضِعَ
٢٢٩/١ (١٠)	إِنَّ زَيْدًا	إِنْ زَيْدًا
٢٣٠/١ (٩، ٨)	أَعْلَمْتُ	أَعْمَلْتُ .
٢٣١/١ (٣)	بَيْنَهُمَا	بَيْنَهَا
٢٣١/١ (١٥)	أَزَالَتُهُمَا	أَزَالَتُهَا
٢٤٣/١ (٦)	عَلِمْتُ	عَمَلْتُ
٢٥٢/١ (٦)	لَسْتُ مَدْرُكٌ	لَسْتُ مَدْرُكٌ
٢٥٣/١ (١)	وَأَعْمَلُهَا	وَأَعْمَلُهَا
٢٥٤/١ (٧)	كَأَنَّهُ	كَانَهُ
٢٦٣/١ (٨)	أَجَبْتَهُمْ	أَجَبْنَهُمْ
٢٧٤/١ (١٦)	أَسْتَاذُ الْمَبْرَدِ عَالِمًا بِالنَّحْوِ	أَسْتَاذُ الْمَبْرَدِ كَانَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ

يبتدأ	تبتدأ	(٣) ٢٨٥/١
ومرّة	ومرّة	(٣) ٣٠٩/١
في خَلَقِكُمْ	في خَلَقُكُمْ	(٦) ٣١٣/١
يا زَيْدُ الطَّوِيلُ	يا زَيْدُ الطَّوِيلُ	(٥) ٣٣٢/١
أَقْطَعُهُ	أَقْطَعُهُ	(٢) ٣٦١/١
لا رَجُلَ ظَرِيفَ	لا رَجُلَ ظَرِيفَ	(٩) ٣٨٥/١
ولا قُوَّةَ	ولا قُوَّةَ	(٩) ٣٨٦/١
الْمَنْفَى الْمُضَافُ بِلامِ الإِضَافَةِ	الْمَنْفَى بِلامِ الإِضَافَةِ	(١٢) ٣٨٨/١
أَبَا الْمَوْتِ	أَبَا الْمَوْتِ	(٢) ٣٩٠/١
مَاسِوَاهُ	مَاسِرَاهُ	(٢) ٣٩٧/١
كُلَّ حَرْفٍ	حَرْفٍ حَرْفٍ	(٢٢) ٤٠٨/١
أَلْقَى الصَّحْفَةَ	أَلْقَى الصَّحْفَةَ	(٣) ٤٢٥/١
إِضَافَةُ أَفْعَلٍ	إِضَافَةُ أَفْعَلٍ	(٧) ٦/٢
هَذَا زَيْدُ الْعَاقِلِ	هَذَا زَيْدُ الْعَاقِلِ	(١٦) ٨/٢
تُضَفُّ	تُصَفُّ	(٢٣) ١٧/٢
تُحَذَفُ الْعِبَارَةُ لِأَنَّهَا مُكَرَّرَةٌ	لَمْ يَجِدْ بَدَأَ مِنْ أَنْ يُضَيَّفَ جَمِيلاً إِلَى مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهَ جَمِيلَةً .	(١١) ١٨/٢
أَبٌ . . . صَاحِبٌ	أَبٌ . . . صَاحِبٌ	(١٦) ٢٩/٢
خَيْرٌ	خَيْرٌ	(٢٢) ٢٩/٢
فَإِنَّهُ	وَلَكِنَّهُ	(١٥) ٤٤/٢
أَمْرَكَ	أَمْرِكَ	(١٠) ٥١/٢
وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَعَمْرُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ، عَمْرُ - رَحِمَهُ	وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَعَمْرُ رَحِمَهُ	(٩) ٥٢/٢
اللَّهُ - كَتَبَ إِلَيْهِ	كَتَبَ إِلَيْهِ .	

المتبسمه	المتبسمه	(١٠) ٢٩٨/٢
أروى	أروى	(٨) ٣٨٩/٢
خمس عشرة	خمس عشرة	(١٥) ٤٢٨/٢
يازيد	يازيد	(٥) ٢٦٦/٢
يازيد يثس	يازيد يثس	(٦) ٢٦٦/٣
لاثق	لاثق	(٧) ٤٢١/٣
من أجلك	من أجلك	(٥) ٤٦٣/٣
ولا يُعطى	ولا يُعطى	(٤) ٤٦٩/٣
فارعى فزارة	فارعى فزارة	(١١) ٤٦٩/٣

ولابد لنا - ونحن في معرض نقد الكتاب - أن نعاتب المحقق على إغفاله فهرسة الشواهد والأعلام^(١) ، إذ كان الكتاب جديراً بأن ترتب له فهرس علمية تسهل الاستفادة منه ، وكلّ تحقيق لا يعنى بالفهرسة هو - بلا ريب - عمل ناقص .

والكتاب بعدد تكثر فيه الأخطاء الطباعية التي لا يخفى وجه الصواب فيها ، ولعلّ المحقق لم يقف على تجارب الطباعة فأصاب الكتاب كثير من التصحيف وسوء الضبط ، على أنّ ذلك كله لا يفضّ من قيمة هذا السفر العظيم ، ولا يزري الجهد الكبير المبذول في تحقيقه ، ذلك الجهد الذي لا يطيقه إلّا من ألف حزونة التحقيق وأوتي صبراً على مغالقات النحو ومضائقه .

وإذا كان القارئ يشقّ عليه قراءة هذا الكتاب بعد أن اضحى مطبوعاً محققاً ميسراً ، فليلتبس العذر للمحقق وقد قرأه مخطوطاً عدت عليه عوادي الزمن ، وعشت به أيدي النساخ والقراء .

امراً	امراً	(٦) ٧٠/٢
مرء	مرء	(٥) ٧٢/٢
سميت	مسيّت	(٢٣) ١٠٥/٢
لكم	لكم	(٥) ١٣١/٢
الذي لم يتمكن	الذي يتمكن	(١) ١٣٧/٢
وجب أن يقع بعدها	أن يقع ما بعدها	(٥) ١٣٧/٢
فقلت (لأن)	فقت (لأن)	(١١) ١٥٠/٢
حتى آينا يخرج تخرج	حتى آيانا يخرج تخرج	(١١) ١٦٥/٢
الويل	الويل	(١٣) ١٧٤/٢
بكفي	بكفي	(٧) ١٧٨/٢
فضرب	فتضرب	(٢) ١٨١/٢
وآتك إن تأتني	وإنك إن تأتني	(٢٠) ١٨٧/٢
أضرب زيدا	أضرب زيدا	(٢٦) ١٨٧/٢
ولا مدفوع	ولا مرفوع	(٣) ١٩٤/٢
اخشوا الرجل	اخشوا الرجل	(٢٤) ٢٠٤/٢
وتكون كـ(ما)	وتكون (كما)	(١٠) ٢٠٦/٢
إنه سُئل	إنه ان سُئل	(١٧) ٢٠٩/٢
وهو كـ(إن)	وهو كان	(٨) ٢١١/٢
أذن	إذن	(٧) ١٥/٢
خففت	خفضت	(٣) ٢١٧/٢
بان لك	بأن لك	(١٠) ٢٤١/٢
واللات	واللات	(١٨) ٢٦٢/٢
وطيء	وطيء	(١٩) ٢٦٢/٢
عبد الله، وإن جمعت	عبد الله، وإن جمعت	(١٦) ٢٨٢/٢
فالإخبار عنه قبيح	فالإخبار فنه قبيح	(١٢) ٢٩٧/٢

لقد أسدى محقق الكتاب الدكتور عبد الحسين الفتلي خدمة جليلة
للعربية بإخراجه هذا الأثر النحويّ النفيس ، فجزاه الله عن العربية وأهلها
خيراً .

محمد طاهر الحمصي

٩) قام الدكتور محمود محمد الطناحي بإعداد فهرس جيّد لشواهد الكتاب وصدر هذا الفهرس
عن مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٩٨٦ ، فصنع ما كان المحقق جديراً بصنعه . وما تجدر
الإشارة إليه تلك المقدمة القيّمة التي زيّن بها الدكتور الطناحي فهرسه . أحسن الله إليه كما
أحسن إلى هذا الكتاب .